ديمقراطية دون رقيب: يالها من كارثة!

أسامة عجاج المهتار*

■ من النادر أن تأتيك الحقيقة التي تعرفها عارية ضمن اطار من كلمات كما أتت عبر مقالة لـ «آلوف بن» نشرتها «هآرتس» في 2006/1/28، بعنوان: «موجة من الديمقراطية تضع اسرائيل في مواجهة الشارع العربي». يقول «ألوف بن»: «قامت سياسة اسرائيل الاقليمية على ترتيبات وعلى توازن للرعب مع الديكتاتوريين العرب. لقد نُظر الى سلطتهم على أنها حاجز يقي اسرائيل من غضب الرعاع في الشارع العربي. على هذا الأساس، تمت اتفاقية السلام مع مصر والأردن، ومع ياسر عرفات وورثته، وهكذا كان الأمر بالنسبة الى قانون اللعبة مع سورية ولبنان.»
http://www.haaretzdaily.com/hasen/spages/675990.html

يعاتب الكاتب الولايات المتحدة على محاولة «نشر الديمقراطية دون رقيب»، مما أدى الى وصول «حماس» الى السلطة. أما أسوأ ما سيحدث لاسرائيل فهو أن تضرب موجة الديمقراطية الأردن، «حليف اسرائيل الاستراتيجي»، ومصر، «التي تملك طائرات أف ـ 16، وسورية التي تملك صواريخ سكود وأسلحة كيمياوية».

«ديمقراطية دون رقيب»! يا لها من كارثة! اسرائيل اذا مع الديكتاتورية للعالم العربي. فان كان لا بد من الديمقراطية فلا بأس، شرط أن تكون نتيجتها مضمونة لصالحها سلفا. أما أن تُعطى شعوب العالم العربي فرصة للتعبير عن رأيها بحرية فهذا «أسوأ» ما يمكن أن يحصل.

«قرر الفلسطينيون» عبارة استعملت كثيرا في الأيام الماضية، ولكنها، في رأينا، تحمل مضامين أبعد لكثرة ما استُهلكت أيام التوقيع على «أوسلو» بل وقبل ذلك. ألم تكن اللازمة التي رددتها الدول العربية الراكضة وراء سلم مع اسرائيل دون كلل: «نحن نرضى بما يقرره الفلسطينيون»، ودون النظر الى المسدس المصوب الى رأس القيادات الفلسطينية حين كانت «تقرر» التنازل عن 78 % من أرض فلسطين.

لقد «قرر الفلسطينيُون» أن مسار التنازل لم يُجد فاختاروا البديل. ونعتقد أنهم لم يختاروا «حماس» لأنهم أصبحوا أكثر اسلامية أو تديُنا بين ليلة وضحاها. ان اختيارهم قرار سياسي وليس قرارا دينيا، ولا تملك الدول العربية أو الغربية ولا حتى الولايات المتحدة أو اسرائيل الا أن تعترف بهذا الواقع الجديد وتتعامل معه.

بالأمس، كانت منظمة التحرير تدفع نقدا وسلفا ثمن أي وعد كان يرمى اليها. من الآن فصاعدا، على «حماس» أن تقبض نقدا وسلفا ثمن أي تنازل يطلب منها دون أن يعني ذلك قبولها بالتنازل. على «السلطة» الفلسطينية الجديدة أن تحصل ما هو مستحقٌ للشعب الفلسطيني نتيجة الانتهاكات الاسرائيلية لـ «اتفاقات أوسلو» وما تلاها، ناهيك عما سبقها من مجازر وحملات ابادة، قبل أن تدفع أي شيء. بالمختصر، على «حماس» أن تصحح كتابة التاريخ الحديث فتنفي عن الفلسطيني وصمة «الارهابي التائب» التي وصمت السلطة الفلسطينية بها نفسها منذ «أوسلو»، وتعيد صورة الفلسطيني المدافع عن حقه في الحياة أسوة بغيره من شعوب العالم.

على «حماس» ألا تقدم أي تنازل قبل أن تتراجع اسرائيل عن كل انتهاكاتها «لأوسلو». قد يُطلب من «حماس» أن تعترف بـ «أوسلو» قبل أن تتنازل اسرائيل. انها ليست ملزمة بذلك. على «حماس» اليوم قلب المعادلة. لقد تذرعت اسرائيل كثيرا بضرورة «بناء الثقة قبل تنفيذ التزاماتها». ان الفلسطينيين هم الذين يحتاجون الى «مبادرات بناء الثقة»، والكرة الآن في ملعب اسرائيل والولايات المتحدة لكي «ينفذا التزاماتهما» وليس العكس. قد يُطلب من «حماس» أن تنبذ العنف، بل ما هو أكثر. لقد طالبها «ايلي ويزل» بطل دعاية «المحرقة» أن تطلب الغفران لكي يتم قبولها في المجتمع الدولي! كلٌ ما على «حماس» فعله هو أن تشير الى الملصق الانتخابي الذي يحمل صور أبرز شهدائها، وصور آلاف المدنيين الذين قضوا في السنوات الخمس الماضية، وآلاف أشجار الزيتون المقلوعة، وبيوت جنين المسطحة فوق رؤوس ساكنيها تحت سمع العالم وبصره، وتطلب من العالم أن يتقدم من الشعب الفلسطيني بطلب المغفرة.

رب قائل: ومن أين ستطعم حماس شعب فلسطين؟ لقد هددت الولايات المتحدة وأوروبا بقطع المال عن الحكومة الفلسطينية الجديدة وعزلها سياسيا، وتهدد اسرائيل بمتابعة الاغتيالات، كما فعل شاؤول موفاز للتو. نعتقد أن التهديد بالعزل المالي والسياسي فارغ، وشاهدنا أن الولايات المتحدة هددت ايران كي لا تقوم بتمويل الحكومة الجديدة. انها فعلت ذلك لأنها تعرف تماما أن هذا هو ما سيحدث اذا قررت هي وغيرها محاولة خنق «حماس» ماليا، ولأنها تعرف أن ايران لن تكون وحدها في ذلك. كذلك الأمر على الصعيد السياسي. هناك عنوان جديد للسلطة الفلسطينية اسمه «حماس»، والى هذا العنوان، على السياسيين الأوروبيين والأمريكيين والاسرائيليين أن يأتوا علانية أو سرا. أما التهديد بالاغتيال فهو آية في دفن الرأس في الرمال. ترى ما قيمة تهديد طالب الشهادة بالاستشهاد!

أخيرا، كلمة الى «حماس».

اياك والخلط بين الأسباب التي دفعت الفلسطينيين الى انتخابك وبين عقيدتك السياسية! كما سبق القول، لم ينتخب الفلسطينيُون مرشحيك لأنهم أصبحوا اسلاميين أو متدينين، بل لأسباب سياسية ولأسباب تتعلق بالفساد. وللشعب الفلسطيني موعد معك بعد سنوات ليست ببعيدة. آنذاك سوف يكون عليك تقديم ورقة الحساب. والفلسطينيُون قد أثبتوا أنهم يمهلون ولا يهملون. اذا ابقي ورقة الحساب نصب عينيك، وسجلي كل يوم ما لك وما عليك.

واياك والوقوع فريسة الخطأ الأول الذي يرتكبه معظم السياسيين: الاعتقاد أن الكرسي التي وصلت اليهم دامت لهم، فالمثل يقول: «لو دامت لغيرك، ما وصلت اليك».

* كاتب من سورية

البعد الديني في السياستين الداخلية والخارجية لسورية

د. محمد عجلاني*

■ من الصعب جدا عدم ملاحظة امر هام وهو هام وله دلالاته ومعانيه، ان النظام السوري له علاقات جيدة وحتى تحالفية مع جميع التيارات الاسلامية والعربية التي تعمل خارج سورية من حزب الله ومرورا بحركة حماس في فلسطين وانتهاء بالنظام الايراني الاسلامي وحتى بحركة الاخوان المسلمين في السودان، ما عدا ذلك، فهو يرفض وما زال مستمرا في رفضه لاجراء اي حوار او تسوية مع تنظيم الاخوان المسلمين في سورية، الذي يعبر عن الذراع السياسية للحركة الاسلامية في سورية، هذا الرفض والتعنت الغبي دفعا زعيم التنظيم البيانوني الى عقد تحالف مؤخرا مع خدام الخارج من رحم النظام وبطانته الفاسدة.

والغريب في الامر انه لم يبن جوامع ومساجد وحلقات تدريسية اسلامية ومعاهد ولم تشهد سورية مثل هذا الحشد من الاقبال على الدين، الا في عهد الاسدين، ولسان حال الحكم يقول افعلوا ما شئتم من صلاة وعبادة وفكر وممارسة شعائر وتحجب ومكاتب دينية لكن لا تقربوا عل شغلة واحدة، وهي اتركوا السياسة والامن الخارجي والجيش لنا لابناء السلطة أي اتركوا للقيصر هذه الامور وتدبروا اموركم الاخرى وهكذا نعيش بسلام. وكأن البلد تقاسمها الحكم مع الاسلاميين، وتناسوا بأن سورية بلد الثقافة والمفكرين وبلد الانفتاح الفكري وبلد التسامح ومن شهد المجادلات والنقاشات البرلمانية ويطلع على محاضرها في الخمسينات من القرن الماضي يقف اجلالا واحتراما لهذا البلد الذي سبق الجميع في مجال الفكر والجدل ومقارعة الحجة بالحجة.

والاغرب من هذا وذاك، ان الغربيين وعددا كبيرا من المراقبين يعتبرون ومنهم اسرائيل ان الحكم اذا فقده ابناء السلطة الحالية سيذهب للاسلاميين. وكأنه لا يوجد بين السلطة والاسلاميين تيار اخر ينادي بالديمقراطية والعلمانية الحقيقية وبالانفتاح الفكري وباحترام التعددية وعدم إلغاء الآخر، وليس قدر سورية أن تعيش بين الثكنة والمسجد. سورية بلد متسامح وله مكانته الخاصة وتنوعه الطائفي والديني ثراء لهذا البلد.

وما حرق السفارات النروجية والدنماركية مؤخرا الا عبارة عن تطرف ديني لم يكن له وجود في سورية ولكن السلطة هي التي اوجدته، اوجدت نوعين من التيارات الدينية، تيار لا يهتم الا بشعائر الوضوء والذكر والركع نهارا وليلا، وتيار اخر فوضوي ديني على بعثي في الصباح يتحدث بالدين وفي الليل يتحدث بأمور البزنس والاعمال التجارية، وما بينهما حلقة الدراويش كفتارو وجماعته ثم النقشبندية وما تلاهم. واضف الى هذا وذاك التيار الشيعي الصاعد بقوة من حي الامين بدمشق مرورا بحي العمارة وانتهاء بالست زينب، وهذه كلها تخضع لمراقبة عيون السلطة التي توظفها عندما تهدد كما حدث في ملف مقتل الحريري وكذلك بالرسوم الكاريكاتورية التي طالت مؤخرا الرسول (ص). النظام السوري فهم تماما التركيبة الدينية المعقدة لموازييك سورية لذلك فهو يناور ضمن هذه التركيبات ويحاول ان لا يغضب الكل دفعة واحدة بل ويرمي القسم الاكبر منهم في نفس الوقت، فهو تراه يختلف مع ابناء الزعيم الدرزي سلطان باشا الاطرش لكنه في نفس الوقت يتوجه الاسد الاب الى السويداء في منتصف الليل للتعزية بوفاة سلطان باشا الاطرش، بينما احفاده وابنه كانا في صفوف المعارضة، ونفس الامر يفعل مع وليد جنبلاط، فهو ضد الجنبلاطيين في لبنان، ولكنه مع الدروز في سورية، عملا بسياسة ضربة على الحافر وضربة على النابر، سياسة العصا والجزرة ونفس الامر يفعل مع المسيحيين في سورية، فهو دائما يذكرهم بأنه اول من انقذ المسحيين من هزيمة حقيقية في لبنان على ايدي قوات جنبلاط، وعندما حصل اقتحام مركز الجنرال عون في التسعينات من طرف القوات السورية، ابعدت القيادة العسكرية السورية العاملة في لبنان الضباط المسيحيين السوريين من عملية الاقتحام، حتى لا يحصل تعاطف مع ضباط لبنان.

والنظام يساير الطائفة المسيحية في سورية بتياراتها المختلفة من كاثوليكية الى بروتستانتية الى مارونية وارثوذكسية ويخصص حلقات دينية اعلامية لها، وجعل عيد الميلاد عيدا رسميا دينيا لسورية، ولرجال الدين المسيحيين اعتباراتهم الخاصة ومداخلاتهم وعلاقاتهم داخل السلطة السياسية، والنظام اقام استقبالا حافلا مؤخرا للبابا الراحل يوحنا بولص الثاني شارك فيه الرئيس الاسد شخصيا، مستقبلا ومودعا له عندما زار سورية قبل وفاته بمدة قصيرة.

ونفس الامر يفعله مع الطائفة الاسماعيلية فهو يستقبل كريم اغا خان زعيم الطائفة ويقيم له كل مراسم الاحتفال ويشجع مؤسسته العلمية والثقافية على منح بعثات دراسية لابناء الطائفة الاسماعيلية.

هكذا هو قدر سورية، ان تعيش بهذا الثراء الفكري والطائفي والديني، ولكن قدرها ايضا ان تنعم بنظام ديمقراطي حر وذي شفافية كاملة، بحيث لا يكون هناك رئيس الى الابد، ولا تكون هناك هيمنة لفئة معينة على اخرى، بل الجميع سواسية كأسنان المشط بحيث يحق للمسيحي كما للسني كما للعلوي او الدرزي او الاسماعيلي ان يتبوأ اعلى المناصب ولكن بشكل ديمقراطي وعن طريق الانتخابات الشفافة النزيهة الحرة.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس

طالب السفير الامريكي بعدم التدخل في الشأن الداخلي:

عنتريات وزير الداخلية العراقي

د. أيمن الهاشمي*

■ لا ندري من أين للسيد بيان (أو باقر) جبر صولاغي وزير داخلية حكومة الجعفري كل هذا الصلف في إطلاق التصريحات النارية الجوفاء والمبطنة بالمقاصد الطائفية؟ فقد نشرت «القدس العربي» يوم 2006/3/2 حديثا لصولاغي يتضمن تهديدات موجهة إلى السفير الأمريكي في العراق خليل زاد (والذي يعلم الكل انه هو اليوم الحاكم الفعلي للعراق الذي يأمر وينهى الجميع من الرئيس الطالباني الى اصغر فراش في حكومة المنطقة الخضراء) .. فقد وجه (صولاغي) تهديده إلى خليل زاد بأن يعرف مقدار حجمه (هكذا!!!) حيث قال صولاغي بالحرف الواحد «على سفراء الدول الاجنبية في العراق أن يتعاملوا بحجمهم الطبيعي وعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي، وعليهم معرفة حدودهم ولن نسمح لهم بالتضخيم على حساب العراقيين».. والمطلعون على الأمور يعرفون جيدا أن حاكم العراق خليل زاد سبق أن أصدر أمرا للقوات الأمريكية بـ (اعتقال) صولاغ على خلفية اكتشاف معتقلات التعذيب السرية لوزير الداخلية في الجادرية والنسور، وتم تنفيذ أمر الإعتقال فعلا لولا توسط الطالباني والجعفري...حيث تم إطلاق سراحه بعد ساعات!!

عجيب أمر هذا الصولاغ في ارتداء لباس البطولة والتحدي لأسياده، وهو يعلم أن لا بقاء لحكومة المنطقة الخضراء في العراق أكثر من ساعة واحدة في حال انسحبت القوات الأمريكية من العراق!! وهو يعلم جيدا أن من جاء به ومن معه من أسياده وحواشيه إلى كراسي السلطة هي الدبابات الأمريكية..

صولاغي يهدد دول الجوار العراقي:

صولاغ يهدد دول الجوار ويحذرهم بأن العراق قد تحول إلى أكبر مركز لتدريب عناصر القاعدة والإنطلاق إلى الخارج، وأن خطة القاعدة هي توسيع إستراتيجية هجماتها بالهاونات إلى دول الجوار.. والمضحك في تصريحاته إدعاءه بكشف سر كبير!! هو أن (أيمن الظواهري) الرجل الثاني في تنظيم القاعدة قد طلب من أبي مصعب الزرقاوي أن (يزوده بمبلغ مائة ألف دولار).. وأن (المليونير –حسب وصفه – أسامة بن لادن بات يعتمد في تمويله على الساحة العراقية!!)..

فيا للإكتشافات المخابراتية المذهلة !

إذا كان يمتلك كل هذه المعلومات فلماذا لا يحمي العراقيين ويمنع وقوع الهجمات التفجيرية على المدنيين؟ لماذا لا يحمي شرطته من الهجمات اليومية؟

ولا ينسى صولاغ أن يثير زوبعة من الإتهامات (المضحكة!!) ضد أطراف سياسية لم يسمها بالإسم وبالتأكيد هو يقصد (هيئة علماء المسلمين) و (الحزب الإسلامي) و(جبهة التوافق) وباقي القوى المنضوية تحت لوائها ممن لا يريد صولاغ لهم أي حظ في منافسة كتلته (الإئتلاف الشيعي) في تشكيل الحكومة الجديدة من خلال الإساءة لهم وتشويه سمعتهم بقوله (إن جهات سياسية عراقية تتعاون مع الإرهابيين) ولم يسمها بالاسم لكنها بالتأكيد معلومة، وقال صولاغي (ان قوات الامن التابعة للداخلية والدفاع وجدت في بعض المقرات او الاماكن التابعة لتلك الجهات او مقرات سكن مسؤوليها اسلحة وقنابل ومتفجرات، الا ان سير العملية السياسية في العراق حال دون الكشف عن ذلك لعدم تفجير الاجواء). كما ادعى صولاغي أن لديه معلومات مؤكدة عن (تورط عناصر في مكاتب سياسيين عراقيين مرموقين بخطف الصحافية الامريكية جين كارول واعمال عنف اخرى) موضحا انه اخبر السفارة الامريكية وجهات امنية امريكية بالمعلومات التي توفرت لديه في هذا الموضوع ... ولا ندري لم لا يمارس هو دوره كوزير للداخلية ومسؤول عن أمن العراق للتحرك وفق هذه المعلومات ولماذا يبلغ بها الأمريكان.. وهو الذي يتوعد ويهدد سفيرهم بعدم التدخل في شؤون وزارته؟

وبالتأكيد فإن صولاغ يحاول لعب لعبة طائفية وسياسية خطيرة لزرع الفتنة والإنتقاص من وطنية القوى السياسية المناوئة للإئتلاف.. والغريب أن يقوم (وزير داخلية) معني بأمن البلاد بممارسة دور (المُبَلِّغْ) لقوات الإحتلال بتمرير معلومات عن وجود أسلحة في دور المسؤولين وقادة الكتل المناوئة لكتلته، ونتساءل من أين جاءت الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والهاونات و«الآربي جي سفن» وغيرها من الأسلحة التي استخدمتها عناصر (بدر) جيش المهدي في هجماتهم على بيوت العبادة أمام مرأى من قوات داخلية صولاغ؟ لماذا لا يتحرك لضبط هذه الأسلحة ويقبض على المجرمين الذين اعتدوا على بيوت الله وروعوا الآمنين واغتالوا أكثر من (400) شخص على الهوية المذهبية.. دون أن يحرك صولاغي ساكنا؟؟؟

وحول الإتهامات التي وجهت لعناصر مغاوير الداخلية بتفجير مرقد سامراء قال صولاغ «ربما !!!!- يكون بعض عناصر الحراسة التابعين لحماية المنشآت وتحت اشراف الوقف السني الذين يتم التحقيق معهم على علم بذلك، حيث تم انشاء فتحات في بعض السقوف والجدران لتعبئتها بالديناميت واصابع التفجير، وبمعدل اربع حفر في الجدران اضافة الي تلغيم محيط القبة الذهبية». وهو بهذا يضرب بمنتهى الدهاء والخبث على الوتر الطائفي ويحاول توجيه الإتهام نحو أهل السنة وإدارة الوقف السني بذلك العمل... متناسيا أنه هو المسؤول عن عناصر المغاوير وألوية الحيوانات المختلفة (من الذئب والنمر والكلب وغيرها من التسميات..).. إن (عنتريات) صولاغي تثبت عجز حكومة الجعفري عن إدارة الشأن الأمني وتحولها إلى بؤرة للطائفية والتنكيل بالعراقيين.

* كاتب من العراق

سبعة شهور فقط: هل تكفي لولادة رئيس جديد لليمن؟

افراح عبد العزيز*

■ خلال هذا الاسبوع وفي مقابلته مع صحيفة «الحياة» اللندنية كرر الرئيس اليمني اعتزامه عدم ترشيح نفسه مجددا، بالرغم من مطالبة المؤتمر الشعبي ـ الحزب الحاكم ـ له بتمثيله في الانتخابات الرئاسية القادمة ايلول (سبتمبر). ورغم أن رده على هذه المطالبة لم يكن واضحا تماما وجميع المتابعين أحسوا حينها بأن الرئيس ترك الباب مواربا لقرار خوضه للإنتخابات الرئاسية.

وبما أن الزمن الفاصل بين تاريخ كتابة هذه السطور وحلول موعد الانتخابات لا يتعدى الشهور السبعة، وهي فترة زمنية لا تكفي حتى لإنجاب طفل في الوضع الطبيعي فكيف بإنجاب رئيس، فإننا سنحاول في السطور التالية قراءة المشهد الرئاسي اليمني وخياراته.

السيناريو الاول

1 ـ ان يكون علي عبدالله صالح جادا فعلا في التنحي عن الرئاسة وليس لديه تصور عن من يمكن ان يكون البديل، وهذا نستبعده تماما لعدة اعتبارات منها أن أي شخص في موقعه يصعب عليه بكل تاكيد أن يترك البلاد دون أن يكون لديه تصور عن البديل.

2 ـ ان علي عبدالله صالح لا يمثل نفسه فقط وإنما يمثل مجموعة قوية في السلطة ومراكز صنع القرار السياسي والعسكري والإقتصادي والذين لم تأت بهم كفاءتهم كما هي صلاتهم العائلية بالرئيس أو بآخرين مقربين منه أو لاعتبارات مناطقية أو سياسية كانت الدافع وراء وجودهم في مواقع التأثير هذه.

3 ـ إن مراكز الثقل هذه لن تترك لعلي صالح فرصة كبيرة للحركة دون أن تكون هذه الحركة أو القرارات تصب في خانه استمرار سيطرة هذه القوى على المراكز التي تتواجد فيها ـ وهذا للأسف خطأ جميع القيادات العربية التي تعتقد أنها بتولية الأقارب والأصدقاء توطد اركان الحكم والذي يحدث هو العكس تماما فإن هذه القوى يمكن أن تتحول لآلة تدك أي قرار مستقل يمكن للرئيس إتخاذه لا يخدم مصالحها.

4 ـ وعليه فإن الذي سيحدث هو أن تقوم هذه المجموعات بالضغط على الرئيس وطبعا عبر المظاهرات والنداءات واستنفار العامه إما بالضغط المباشر والإجبار أو بالتشجيع المادي والمعنوي للخروج في مظاهرات للمطالبة باستمراره في الحكم. وعليه يرجع الرئيس عن قراره.

5 ـ ليس من المتوقع ان يقوم علي عبدالله صالح بالزج بإبنه في الإنتخابات الرئاسية على الأقل في هذه الفترة، كما ليس من المتوقع أن يقوم هو بتشجيع شخصية معينة ومنافسة للترشح وبحيث تكون مقبولة لدى مراكز القوى في الحكم الحالي.

السيناريو الثاني

1 ـ ينطلق هذا السيناريو من طبيعة الظروف التي تعيشها اليمن وبالضغط الكبير الذي يواجهه الرئيس من الداخل ـ عبر المعارضة ـ ومن الخارج عبر الجهات المانحة نتيجة لتدهور الوضع في البلاد، وبالتالي فإن الرئيس بناور في مسألة إعادة الإنتخاب على اساس أنه سيظل يكرر ويصر على موقفه حتى موعد الانتخابات وحينها لن يكون هناك منافس قوي له، وطبعا سيقوم المنتفعون من حكمه الى جانب اخرين لن يجدوا امامهم خيارات اخرى بالضغط عليه لإقناعة بالعدول عن رأيه، وفي ذلك الوقت سيبدو الشخص المجبر على تحمل المسؤولية والذي اتى رغما عنه ونزولا عند رغبة الجمهور، وستكون هذه رسالة قوية للداخل ـ المعارضة وللخارج الجهات الممولة، وعندما يتدهور الوضع في البلاد لن يستطيع الناقدون لسياساته إيجاد سبيل لأنه أثبت لهم وبالفعل أنه لا يريد الرئاسة وإنما لأنه ليس له بديل ولأن الآخرين فرضوها عليه فقد قبلها.

2 ـ هذا السيناريو وللأسف الشديد جاء نتيجة لعملية التهميش والإقصاء التي مارستها الدوله بحق كثير من القيادات المجتمعية والسياسية والثقافية التي كان من الممكن ان تمثل بديلا منافسا.

السيناريو الثالث

وهو الذي توفر لعلي عبدالله صالح حين اختير رئيسا للبلاد لأول مرة في ظروف صعبة جعلت من كرسي الرئاسة كرسي إعدام في ذلك الوقت ومع شدة الظروف المحيطة بالوضع الحالي في اليمن إلا أنه ليس لدرجة تجعل من كرسي الرئاسة كما قال الرئيس في إحدى المرات ـ كرسيا من نار. ربما يكون كذلك بالنسبة له شخصيا لكن بالنسبة لبطانته والمقربين منه يعتبر بوابة الثروة والنفوذ.

لكن لنقل انه ربما تأتي الايام بمفاجأة غير متوقعة ويصر الرئيس على التنحي ويفشل من حولة في إقناعه وإقناع العامة بالضغط عليه للتراجع، ويظهر البديل.

دور المعارضة

المعارضة اليمنية لا تزال غير قادرة على المجيء ببدائل ولا تزال وللآن متخبطة وربما تلعب بالأوراق السياسية لمصالح قبلية ومناطقية وللأسف شخصية ولن نستغرب أن نجد بعضا من هذه الأحزاب تسير مظاهرات لصالح إعادة ترشيح الرئيس، لأنها ببساطة جزء من حلقة النفوذ المناطقي والسياسي التي انتجتها سياسة الرئيس والمستفيدة من وجوده كرئيس.

أخيرا كيمنية أعتقد أن علي عبدالله صالح لن يغيب عن المشهد الرئاسي لليمن ليس لأنه الأفضل لكن لأنه المتاح، بقراره وسياساته ومصالح من حوله.

كل ما اتمنى ان يعيد النظر في سياساته إذا كان جادا فعلا في التنحي وأن يبدأ بعد انتخابه بإعادة ترتيب الحلقة المحيطة به لأنها بوضعها الحالي ستسلبه حقه بأخذ قسط من الراحة كأي إنسان له الحق بالإحساس بالتعب والعيش بعيدا عن كرسي الرئاسة ـ كرسي النار.

* كاتب من اليمن

لماذا يريد بوش تقليص اعتماد امريكا على النفط العربي؟

د. يوسف شبل

■ في خطاب ألقاه الرئيس بوش حول استيراد النفط للولايات المتحدة من دول الشرق الأوسط ركز على أربع نقاط:

أولا: أنّ الشرق الأوسط منطقة غير مستقرّة سياسيًا ويجب تخفيف الإعتماد عليها كمصدر للنفط الذي تحتاجه الولايات المتحدة بحيث يتم استيراد 5 % فقط بحلول عام 2025 ولاحظ ان الولايات المتحدة أصبحت مدمنة على النفط.

ثانيا: أن مجمل استيراد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط وتحديدا المملكة العربية السعودية يبلغ 17 % من احتياجاتها الإستهلاكية يومياً والبالغة 20 مليون برميل أي في حدود 3,4 مليون برميل يومياً ثم خفضها الى 5 % عام 2025.

ثالثا: انّ الولايات المتحدة تستورد 67 % من حاجاتها النفطية 17 % من السعودية و83 % من المكسيك وفنزويلا وكندا وهي البلدان المجاورة جغرافيا للولايات المتحدة.

رابعاً: انه تم تخصيص مبلغ 10 مليارات دولار لتطوير مصادر طاقة بديلة للنفط وأنه بحلول عام 2025 سيتم الإستغناء عن 75 % من الإستيراد الحالي للنفط من الشرق الأوسط مع الملاحظة ان الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية لم تسجّل أي تقدم يذكر. والسؤال المطروح هو ما هي دوافع خطاب الرئيس بوش وهل صحيح أنه بعد 20 عاماً سيتم الإستغناء عن النفط العربي وأن مصادر طاقة نفطية بديلة ستجعل النفط في مرتبة ثانوية كأحد مصادر الطاقة؟ لا شك ان خطاب «بوش» أملته اعتبارات سياسية أكثر منها اعتبارات إقتصادية ويأتي في طليعتها الوضع المتردي في العراق حيث لا يزال حرجاً على المستوى العسكري والسياسي، لذلك فهدف الرئيس «بوش» هو ايصال رسالة للشعب الأمريكي مفادها اننا سنخرج من هذه المنطقة التي جلبت لنا المتاعب بعد ان تحقق أهداف وجودنا حالياً.

وبقطع النظر عن دوافع «بوش» السياسية فانه غالط في الأمور الإقتصادية لإيصال رسالة سياسية، ومصدر هذه المغالطة الحقائق الإقتصادية التالية:

أولا: لا يزال النفط أهم مصادر الطاقة وأكثرها كفاءة بالنسبة لسعرها. ومن غير المحتمل ان تتغير هذه الحقيقة قبل عدّة عقود من الزمن وقبل أن يصل سعر برميل النفط الى 100 دولار بالأسعار الحقيقية.

ثانيا: ان تخفيف اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط ممكن خصوصا إذا زاد انتاج النفط في كندا كما هو متوقع غير ان الإستغناء شبه الكامل عنه تمليه اعتبارات اقتصادية وسوقية في الإقتصاد الأمريكي لا يستطيع الرئيس الأمريكي ان يتحكم فيها أو ان يقررها. مع الملاحظة ان كلفة انتاج النفط في كندا والولايات المتحدة مرتفعة للغاية.

ثالثا: إذا كان الهدف من موقف الرئيس «بوش» معاقبة دول الشرق الأوسط لاسباب سياسية فإن البلدان المنتجة للنفط وفي طليعتها السعودية قادرة على تصريف انتاجها في بلدان الشرق الأقصى وأوروبا الغربية وبلدان العالم الثالث وإذا ما اتضح لها ان انتاجها يفوق الطلب في هذه البلدان فإنها ستعمد إلى الحفاظ على ثروتها النفطية.

رابعا: إذا كان الهدف خفض استهلاك النفط في الولايات المتحدة فالطريقة المثلى هي زيادة اسعار البنزين عن طريق فرض ضريبة حكومية في الولايات المتحدة التي لا تزال أسعار البنزين منخفضة جداً نسبيا بالمقارنة لمستوى الدخل الفردي في الولايات المتحدة أو بالنسبة للحد الأدنى من الأجور. فمثلا يبلغ سعر صفيحة البنزين 12 دولارا في الولايات المتحدة في حين يبلغ في لبنان 14 دولارا في وقت لا يزيد دخل الفرد في لبنان عن 4500 دولار سنويا في حين يصل دخل الفرد الى 40 الف دولار سنويا في الولايات المتحدة.

على ضوء ما تقدّم يجب ان يفهم خطاب «بوش» النفطي على أنه أملته اعتبارات سياسية آنية غير ان ذلك يجب ان لا يحجب حقيقة اقتصادية أخرى يجب على الدول المنتجة للنفط مراعاتها وهي ان النفط سلعة قابلة للنفاد وبالتالي يجب الموازنة بين تسريع الإنتاج او خفضه بحيث تحقق أعلى مدخول عبر الزمن بعد أخذ الأسعار المستقبلية وامكانية ظهور مصادر بديلة بعين الإعتبار.

عفوا سيادة الرئيس أبو مازن تهديداتك المتكررة بالاستقالة تحرجنا

د. إبراهيم أبراش*

■ خلال سنة من توليه الرئاسة وللمرة الرابعة تقريبا سمعنا أن الرئيس أبو مازن هدد بالاستقالة من منصبة، وسواء كانت التهديدات جادة أم لا، وسواء كانت موجهة لأطراف خارجية للضغط عليها باعتباره مهندس اتفاق أوسلو وراعي مسلسل التسوية فلسطينيا، أم موجهة للداخل الفلسطيني لكون الرئيس يتمتع باحترام وتقدير من كل الأطراف، فهي تهديدات وإن كنا نتفهم دوافعها إلا أن تكرارها يسيء لنا كفلسطينيين، بل قد تسيء للرئيس ذاته.

نعم كانت تجربة ابو مازن في رئاسة الوزراء مريرة وتكالب عليه الأعداء من كل جهة، تكالب عليه كل من لا يريد استقرار النظام السياسي الفلسطيني ومن لا يريد أن يسود منهج العقلانية والاعتدال ومن لا يريد العودة لطاولة المفاوضات، آنذاك فهمنا وتفهمنا تقديم استقالته، وإن كنا شعرنا بقلق وأسى لاستقالته آنذاك إلا ان الأمر الآن مختلف، آنذاك كان رئيس وزراء غير منتخب، وغيابه لم يكن يترك فراغا لا دستوريا ولا فراغا سياسيا، لأن المرحوم الرئيس ياسر عرفات كان حيا يرزق وكان عنوانا للشعب والقضية وقادرا على قيادة المسيرة بأبي مازن او بدونه، أما اليوم فأبو مازن رئيس منتخب من الشعب وهو رئيس للسلطة في وضع تعيش فيه السلطة مرحلة تحول دقيقة وحرجة وهو رئس المنظمة في وقت تعيش المنظمة حالة من الترهل والتآكل، وهو القاسم المشترك بين قوى سياسية متباعدة الاستراتيجيات ومختلفة على الحاضر والمستقبل.

تهديدات السيد الرئيس محمود عباس بالاستقالة وليسمح لنا سيادته بالقول بأنها غير مقبولة، فرئاسته لنا ليست منة أو صدقة ولكنها حق وواجب وطني، لأنه رئيس منتخب من الشعب الفلسطيني والانتخابات هي عقد بين الناخبين والرئيس المنتخب، عقد بمقتضاه يسلم الشعب أمره للرئيس ليقوده لشاطئ الأمان مقابل أن يُدين له الشعب بالطاعة، هو عقد بينه وبين الشعب وليس بينه وبين القوى السياسية او الجماعات المسلحة، الشعب توخى خيرا بالرئيس أبو مازن لصراحته ووضوحه وعقلانيته وتسمية الأشياء بأسمائها دون مواربة أو مجاملة، صحيح انه لم ينجز الكثير على المستوى الأمني والاقتصادي والسياسي، ولكن الشعب كان مستعدا بالالتزام بالعقد الرئاسي والصبر على المكروه ومنح الرئيس أربع سنوات أو أكثر حتى ينجز برنامجه الذي بمقتضاه تم انتخابه، لأن الشعب يدرك صعوبة المرحلة وثقل المسؤولية وأهداف القوى التي تعيق من قدرته على تحقيق برنامجه وللأسف جزء كبير منها هي قوى داخلية، والرئيس محمود عباس كان يدرك انه رئيس لسلطة حكم ذاتي فلسطيني ورئيس للشعب الفلسطيني وليس رئيسا للنمسا أو فنلندا، بمعنى أن سيادته كان يدرك الأرض التي يمشي عليها والقوى التي يتعامل معها.

تهديدات السيد الرئيس بالاستقالة تشعرنا جميعا بالإحباط والضياع، أن يتركنا الرئيس في هذا الوقت الصعب سياسيا للجميع ولحركة فتح على وجه التحديد معناه أن يترك الساحة لحالة من الفوضى التي لا تعرف عقباها، الشعب انتخب الرئيس أبو مازن ليتغلب على الصعاب لا أن تغلبه أولى الصعاب، انتخبه وعلق عليه الآمال العظام وما زال، لأن الساحة الفلسطينية بعد المرحوم أبو عمار عرفت أزمة قيادة وأزمة زعامة، ولو كنا نعيش في سلطة مؤسسات ناجحة وشفافة لهان الأمر وقلنا بان المؤسسة أهم من الزعيم، ولكن بؤس مؤسسات السلطة وفسادها وترهل حركة فتح وتبعثرها والتآمر على منظمة التحرير... كل ذلك يجعل من الرئيس ومن مؤسسة الرئاسة صمام الأمان للشعب الفلسطيني وخصوصا في هذه المرحلة الصعبة حيث يريد الأعداء تحويل العرس الديمقراطي الفلسطيني إلى مأتم فلسطيني يتقبلون فيه العزاء بالاستقلالية الفلسطينية وبالوحدة الوطنية وبمشروعنا الوطني.

عفوا سيادة الرئيس، التقدير والاحترام لسيادتكم هو ما يدفعنا لهذا القول، وهو قول ينطلق من حسن النية، لأننا ندرك حرصكم على المصلحة الوطنية وتمسك كل القوى السياسية بكم بما في ذلك حركة حماس، وندرك أن صيرورة رغبتكم بالاستقالة واقعا تحتاج لموافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي وهو ما لن تنالوه، ولكن نخشى أن يفسر البعض تهديدكم بالاستقالة في إطار مغاير لا يخلو من بعض مفردات نظرية المؤامرة. لأن استقالتكم تعني أن يتولى رئيس المجلس التشريعي الرئاسة لفترة قصيرة ـ ستون يوما ـ ورئيس المجلس التشريعي هو من حركة حماس، وبعد هذه الفترة تجرى انتخابات رئاسية، فهل حركة فتح مؤهلة الآن للفوز بانتخابات رئاسية؟ صحيح أن حركة حماس منا ولنا ولها كل تقدير واحترام، ولكن أن تؤول كل السلطات لحركة حماس يعني أمرا من اثنين: إما أن هناك تآمرا لتسليم كل مقاليد السلطة لحركة حماس ولا نعتقد أن سيادة الرئيس أبو مازن يشارك في هذه المناورة، أو أن تتسلم حماس كل مقا